

نداء من أجل تحول جذري في العمل الإنساني بيان مشترك صادر عن شبكة تحالف التوطين (LOCALliance) يوليو 2025م

إن التوترات الجيوسياسية الراهنة، وتزايد الهجمات على مفاهيم وأسس التضامن الدولي، إلى جانب الانحسار المستمر للفضاء المدني أمام منظمات المجتمع المدني العاملة في المجالين الإنساني والتنموي، كلها عوامل تقوض بشدة قدرة هذه المنظمات على العمل بفاعلية وكفاءة. لم يكن قرار تخفيض التمويل من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) حادثة معزولة، بل شكّل خطوة ضمن مسار أوسع من تفكك منظومة الاستجابة الإنسانية العالمية الراهنة. فقد اتخذ عدد من كبار المانحين الآخرين، مثل المملكة المتحدة، وهولندا، وفرنسا، وألمانيا، قرارات مماثلة بتقليص ميزانياتهم المخصصة للمساعدات الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى تعليق أو إغلاق برامج إنسانية حيوية، بما في ذلك خدمات الحماية المنقذة للحياة، مما فاقم من هشاشة الفئات السكانية المتأثرة بالأزمات في مختلف أنحاء العالم.

إن ما نشهده اليوم يتجاوز كونه أزمة تمويل، فهو بمثابة منعطف مصيري يهدد بنية النظام الإنساني ذاته، ومشروعية فاعليه، بل ويضع الأطر الأساسية التي يستند عليها هذا النظام موضع تساؤل ومراجعة. وفي هذا السياق، أصبح من الضروري إعادة التأكيد على القيم والمبادئ المشتركة التي تجمعنا، القائمة على الإنسانية والكرامة والتضامن، والقناعة الراسخة بأن المجتمعات المتأثرة بالأزمات يجب أن تكون في صدارة العمل الإنساني وقيادته. وتُعد المساعي المدنية التي تقودها منظمات المجتمع المدني حول العالم رافعة أساسية لبناء الثقة، وصياغة سياسات شاملة وعادلة، وتعزيز مسارات السلام. وبصفتنا شبكات ومنصات فاعلة، فإننا نُعد فاعلين استراتيجيين قادرين على تمكين المجتمعات من تحقيق الصمود طويل الأمد، وإيجاد حلول جماعية في عالم يزداد فيه الترابط وتتكاثر فيه الأزمات والتحديات.

نقف اليوم أمام لحظة فارقة تتيح لنا الفرصة لإحداث تحول جذري في نموذج العمل الإنساني، ليس فقط عبر البناء على ما تحقق، بل من خلال إفساح المجال لأساليب عمل جديدة ومقاربات مبتكرة تستجيب لمتغيرات السياق العالمي الراهن.

ويستلزم هذا التحول تبني مسارات عمل جديدة، من أبرزها:

- العمل مع المجتمعات بناءً على احتياجاتها الحقيقية ووفق نهج القيادة المحلية للاستجابة
- تمكين القيادة المحلية بشكل حقيقي من خلال زيادة التمويل المباشر والمرن ومتعدد السنوات للمنظمات المحلية والوطنية، إلى جانب الاستثمار الجاد في بناء شراكات عادلة ومنصفة؛

- تطوير نماذج تمويل مبتكرة، مستدامة ومتنوعة، تجمع بين تعبئة الموارد المحلية (من الشتات في الخارج، والمؤسسات الدينية، والقطاع الخاص) وتمويل التنمية، بما يقلل من الاعتماد المفرط على مصادر تمويل مانح واحد؛
- تعزيز مبدأ التكامل بين الفاعلين بدلاً من ترسيخ الهياكل الهرمية عندما تكون الشراكة المباشرة ممكنة، مع ضمان الاسترداد الكامل للتكاليف للفاعلين المحليين. وقد أكدت مبادرة تحالف تعزيز الشراكات أن تجنب المخاطر من قبل الوسطاء غالباً ما يكرس الهياكل الهرمية ويسهم في استمرار تقليص تمويل المنظمات المحلية.

وفي هذا السياق، تُعد الشراكات العادلة هي العملة الحقيقية للتغيير. وتجسد مبادرة تحالف التوطين هذا النموذج الجديد الواعد، إذ تضم تحالفاً من خمس شبكات وطنية للمنظمات غير الحكومية: ومبادرة توطين وتحسين آليات الاستجابة (LORMIY) من اليمن والمنظمة الجامعة للمنظمات التنموية والإنسانية غير الحكومية (VENRO) من ألمانيا.

- مجلس منظمات المجتمع المدني الوطنية (CCONAT) من جمهورية الكونغو الديمقراطية،
- والشبكة الإنسانية الوطنية (NHN) من باكستان،
- ومبادرة توطين وتحسين آليات الاستجابة (LORMIY) من اليمن،
- تنسيقية منظمات المجتمع المدني للتضامن الدولي (Coordination SUD) من فرنسا،
- والمنظمة الجامعة للمنظمات التنموية والإنسانية غير الحكومية (VENRO) من ألمانيا.

تُرسخ هذه الشبكات معاً أسس نموذج جديد لعمل إنساني أكثر استدامة وتوطيناً وشمولية في سياقاتها المختلفة. ويثبت هذا النموذج أن التعاون الفعال يمكن أن يُبنى على أسس الثقة المتبادلة، وتبادل الخبرات، وتقاسم القدرات بشكل جماعي. ومن خلال تسهيل تبادل الخبرات، ومواءمة جهود المناصرة، وتطوير استراتيجيات مشتركة، يُبرز التحالف كيف يمكن للفاعلين من الجنوب والشمال العالميين التعاون على أساس فهم مشترك للشراكة. وفي لحظة يُعاد فيها النظر في النظام الإنساني التقليدي، تُعد هذه الشراكة مساراً جديداً يجسد التزامات الصفقة الكبرى ويضع الفاعلين المحليين في مقدمة اتخاذ القرار ودفع عجلة التغيير المنهجي.

إعادة التفكير في النظام الإنساني: أسئلة رئيسية لبناء نموذج إنساني جديد

ولتحقيق هذا التحول، لا بد من إعادة التفكير في النظام الإنساني من خلال طرح الأسئلة الجوهرية التالية:

- ما هو نوع التنسيق الذي يتطلبه النظام الجديد؟
 - آليات تنسيقية محلية القيادة مدعومة من باقي الفاعلين الإنسانيين، قائمة على الثقة والتعاون طويل الأمد.
 - شراكات استراتيجية تتجاوز منطق المانح والمستفيد، بما في ذلك علاقات التعاون فيما بين الجنوب والجنوب وبين الجنوب والشمال.
 - إدماج الحكومات المحلية والوطنية في آليات التنسيق متى ما كان ذلك ممكناً.
- ما الذي نتوقعه من الفاعلين الإنسانيين الدوليين؟
 - اتخاذ خطوات حاسمة وفي الوقت المناسب لتطبيق هياكل القيادة المحلية داخل النظام الإنساني.

- الالتزام الجاد بالدعم طويل الأجل للقيادة المحلية.
- تقديم أدلة ملموسة على فعالية التوطين عملياً، مع الانتقال من الالتزامات اللفظية إلى النتائج الملموسة ذات الأثر.
- تطبيق نظام اعتماد مشترك وشفاف لنتائج تقييمات الكفاءة والجدارة التي تُجريها الجهات المانحة والوسطاء عند اختيار الشركاء، بما يخفف من أعباء التقييمات المتكررة على المنظمات المحلية.
- زيادة فرص الحصول على التمويل المباشر والمرن ومتعدد السنوات والمنح عالية الجودة للمنظمات المحلية والوطنية، بما يشمل التكاليف غير المباشرة التي تضمن استمرارية الأداء والإدارة المؤسسية الشاملة، وضمان استرداد التكاليف بالكامل، وتلبية احتياجات بناء القدرات.
- شراكات قائمة على إطار من التعاون المتكافئ الذي يراعي استثمار المزايا النسبية والخبرات المتخصصة لكل طرف.

• كيف يمكن استنهاض وتنويع الموارد البديلة لضمان الاستدامة المالية؟

- من خلال ضمان الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على المانحين التقليديين.
- التعاون مع شبكات الشتات في الخارج، والقطاع الخاص المحلي، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات الدينية.
- دعم إنشاء صناديق تمويل مجتمعية ومحلية متعددة المصادر التمويلية.
- وأخيراً، كيف يمكن للمنظمات من الجنوب والشمال التعاون بفاعلية أكبر؟
- من خلال شراكات عادلة ومنصفة — مثل شبكة تحالف التوطين (LOCALliance) — تقوم على الحوار، والملكية المشتركة، والرؤية الجماعية.
- ينبغي على الفاعلين الإنسانيين الدوليين أن يُعيدوا تقييم أدوارهم المستقبلية وتعديل هياكلهم وأساليب عملهم بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة.

إننا نعيش لحظة مليئة بالتحويلات والفرص في آنٍ واحد. ومن خلال احتضان المساعي المدنية، وتعزيز القيادة المحلية، وترسيخ الشراكات العادلة والمنصفة، يمكننا أن نتجاوز حدود التكيف مع التغيير نحو صياغة مستقبل جديد للعمل الإنساني.